

توفيق بك : هذه هي وظيفة اللجنة

نظمي بك : الميزانية تصدق اولاً من الجمعية البلدية وتم تصدق من فخامة الرئيس وهو يستشير من يريد

توفيق بك : انتم اقبلوه مبدئياً وتم اللجنة الخاصة بقرره كما تقضيه المصلحة

نظمي بك : لا نقبله قطعاً

الانسي بك : ان بلدية عمان لنفق (٤٠٠) جنيه الى لجنة البلديات الاستشارية فلذا صرنا الى امر جوي اكثر من هذا انفع لما اليس عند الحكومة حساب ومعاظ عاصمة لتدقيق حسابات البلدية ؟ اذا لماذا احدثت هذه اللجنة الاستشارية

توفيق بك : لما كان لا يوجد عندنا لجنة كانت امور البلدية فوضى ؟ انظروا الى الدوسيمات ترون الاختلاسات

نجيب بك الشريدي : هذه من جملة وظائف المفتش الملكي

نظمي بك : دعوه بالرأي بالسيدي

توفيق بك : للجلسة القادمة

فخامة الرئيس : مواهيم جلستنا

١- تدقيق مشروع قانون لجنة البلديات الاستشارية

٢- قانون الأراضي المزروعة ثقباً

٣- قانون الامتلاك

٤- قانون الجمارك والمكوس

شمس الدين بك : الميزانية ؟

فخامة الرئيس : لا يمكن تدقيقها في الجلسة الآتية بالسيدي لانها غير جاهزة

الجلسة يوم السبت الساعة ٣ وانقضت الجلسة الساعة ٤

اسماء الاعضاء المنفيين

مفتاح باشا الفايز

الشيخ حمد بن جاري

رفيعان باشا الحالي

بجيت باشا الابراهيم

السكندر  
عمر زكي

## ملحق

السنة الاول

# الجمعية الرسمية للمجلس التشريعي الأردني

و ٢٢ آذار سنة ١٩٣٠

صان السبت في ٢٢ شوال سنة ١٣٤٨

مناكيرات المجلس التشريعي

عضر الجلسة للتمقعة في ١٥ - ٣ - ١٩٣٠ لدورة فوق السادة للمجلس التشريعي الأردني الاول

تفكيك صند المجلس

### الجلسة الثالثة

- للدورة فوق السادة للمجلس التشريعي الاردني الاول -

التاريخ : ١٥ - ٣ - ١٩٣٠

افتتحت الجلسة للدورة فوق المادة للمجلس التشريعي الاردني في ١٥ - ٣ - ١٩٣٠ المصادف يوم السبت الساعة الثالثة تحت رئاسة فخامة الرئيس وبحضور اكثرية قانونية

فخامة الرئيس : يلى الضبط السابق . فلي من قبل السكرتير

ابراهيم بك : كان المجلس التشريعي الموقر قرر في الجلسة الماضية تغيير لفظ ١٩٢٩ سنة ١٩٣٠ حيث ان القانون نشر في اواخر السنة الماضية ولم يصدق حتى هذه السنة فارجو اجراء التصحيح .

شمس الدين بك : انا لا اعتقد ان المجلس قرر ذلك لان التار يختم على المادة الاولى والمذكورة كانت بالمادة ( ٢ ) فان جازم تصحيح مادة فيجب ان يجوز تصحيح بقية المواد

ابراهيم بك : انا لا اري فرقا بين المادة الاولى والثانية عشر من وجهة صلاحية المجلس فالصلاحية التي نقولنا تصحيح المادة الثانية عشر نقولنا ايضا ان تصحيح لفظ السنة فيجب بك . كنت ذكرت في الجلسة السابقة بصورة موجزة ان المجلس التشريعي يحق له النظر في كافة القوانين التي تقام من لدن صاحب السمو الملكي بلا تصديق فلي يقول ان يعطى المجلس التشريعي حق التشريع كما نصت على ذلك المادة ( ٢٥ ) من القانون الاساسي ثم ينسب منه هذا الحق .

- ان القانون لا يصح فاذا القبول مالم يوضح بالارادة المطاعة

فعلانا بعد القانون كما رأينا في هذه الدورة وفي الدورات السابقة مرة او مرتين لهذا المجلس بصورة لم يسبق لها مثيل في كاتبة مجلس المأمور وبخاصة كون الحكومة عضوا طبيعيا في هذه المجلس

فبدلان ان نعترض الحكومة على بعض مواد القانون لدى صاحب السمو الملكي كانت الاجدر بها ان نعترض في قاعة هذا المجلس وتبين عن رأيا في كل مادة فاذا لم نلوفق لاختار الاكثرية في المجلس فما عليها الا تقبل رأي مجلس الامة وان لا تبدي التواضع في كل يوم واذا اعادتها بلا تصديق فليس من سلطتها حق سحب المجلس حقوقه باء النظر في كافة مواد القوانين لان ذلك يعني سحب المجلس حق التشريع ولا يسمى القانون قانونا مالم يوضح بالارادة المطاعة .

وقبل هذا التوضيح لا شيء . يمنع المجلس من اعادة النظر بكافة مواد

ابراهيم بك : القضية عبارة عن تصحيح غلط وقع في ضبط المجلس فنرجو ان نضمر ماقلته بالرأي ثم يبحث في اثناء المذاكرة في قانون الاستهلاك

شمس الدين بك : كما ان المجلس له الحق بان يبقى مصرا على المواد القانونية التي وضعها بالرغم من الملحوظات بحق له ان يسدل المواد الاخرى فابراهيم بك حفظه الله ان يسدل مادة قانونية وهو واقف على قدسيه ولا يقول المجلس ان يسدل مادة اخرى . وبما ان المجلس لم يقبل تصحيح المادة لذلك لا اري مجالا لطرح مسألة تصحيح الضبط في الرأي وبغير في ذلك عند ابتداء المذاكرة في قانون الاستهلاك

ابراهيم بك : كل ما اريد ان اعلنه في هذا الصدد هل وقع هذا الشيء ام لا ؟  
نجيب بك الشريدي : اذا وقع شيء من هذا القبيل فيكون قد دون بالضبط السابق

ابراهيم بك : اليس من الاصول المتبع عندنا ان يكون بين هذا القبيل يسأل المجلس او لا ومن ثم توضع في الرأي لهذا ارجو وضعها في الوثيقة

الانسي بك : المسألة قد تكون بسيطة في نظر شمالي في الوثيقة الادارية ولكن في نظر هذا المجلس على جانب عظيم من الاهمية لان وزير المدلية اطلعنا خلال تعرضاته انه لا يتولى المجلس ان ينظر مرة ثانية في موضوع مشروع قانون الاستهلاك

والان كيف يمكن ان يطلب تصحيح مادة قانونية وهل يتعرف ان المجلس له الحق ان يسدل مايشاء من المواد ام لا ؟

ابراهيم بك : عندما يباد المشروع غير . صدق من لدن صاحب السمو الملكي وكان هناك امورا ضرورية جوهرية يكون للمجلس الحق المطلق  
وما ان البحث هنا عن التاريخ اطلب ودهما في الرأي  
شئى الدين بك : ماذا يضر المصلحة العامة ان يبق التاريخ على حاله اليس عندكم قوانين عديدة منذ تاريخ ١٩٢١ وكلها تطبق اليوم  
ابراهيم بك : ولكن هذا القانون دفع لصاحب السمو الملكي ولما لم يصدق كنت اقترحت تغيير التاريخ وقد قبل هذا الاقتراح الا انه سبى بتدوين ذلك في الضبط  
فخامة الرئيس : هل يظن ابراهيم بك ان المجلس وافق على تغيير التاريخ وتصحيحه فدل توافقون على ذلك  
نظمي بك : اقترح على المجلس ولكن المجلس رفض اقتراحه  
نجيب بك الشريدي : على فرض ان المجلس وافق على تعديل المادة الاولى الا يدل ذلك صراحة على ان المجلس لم يوافق ان يبدل ما يشاء من المواد  
فخامة الرئيس : نعم ما في ذلك في صلاحية المجلس  
نجيب بك الشريدي : البحث الجوهري هنا في قضية المصالح والمساواة تصحيح السنة الى ١٩٣٠ فهذا امر قانوني  
الانسي بك : يمكن لابراهيم بك ان يطلب تعديل المادة المراد تصحيحها على الاصول واقول اني من جملة الاشخاص الذين لم يوافقوا على تعديلها  
شئى الدين بك : يتقدم مذكرة لفخامة الرئيس لتحويل الى مجلسنا لينظر فيها  
ابراهيم بك : يمكنكم ان تقولوا ان يقع شيء من هذا  
فخامة الرئيس : بين ايدينا الان قانون مستعمل ومنعيد لبلاد يسى قانون ائتمناه ضريبة  
ايضا فيه من الدقيق الاجنبي فدل توافقون على قراره  
شئى الدين بك : هل هذا القانون من جملة الملوك المدرجة في الارادة الشعبية  
فخامة الرئيس : نعم هو من جملة الملوك  
الشريدي بك : نعم داخل ومفيد  
فخامة الرئيس : وهو منقسم للغاية فلتقرأ الاسباب الموجبة له ومن ثم يدلي القانون  
نظري

### الاسباب الموجبة

ان افترض الرئيس من هذا المشروع هو تحديد استيراد الدقيق الاجنبي لتحسين سوق الدقيق الوطني للوجود منه كيات كبيرة من محصول السنة السابقة الجيد وفي الوقت نفسه اذا استمر استيراد الدقيق فتكون البلديات قد اتفقت من هذه الضريبة الانشائية التي فرضت بموجب هذا القانون

### « قانون يخول البلديات استيفاء ضريبة اضافية » عن الدقيق الاجنبي

ماده ١ - يسمي هذا القانون قانون ضريبة البلديات عن الدقيق الاجنبي لسنة ١٩٣٠ ويعدل به من اول نيسان سنة ١٩٣٠  
ماده ٢ - تعني عبارة الدقيق الاجنبي في هذا القانون الدقيق الذي يرد من خارج شرق الاردن  
ماده ٣ - تستوفي كل بلدية (٥) ملات عن كل كيلو جرام من الدقيق الاجنبي الذي يرد الى منطقتها بعد اجراء العمل بهذا القانون علاوة على اية ضريبة تستوفي بتاريخ هذا القانون عن الدقيق المستورد واء ا كان ذلك الى الحكومة ام الى البلديات  
مادة ٤ - تتحصل البلديات الضريبة المفروضة بهذا القانون من المستوردين مباشرة  
فخامة الرئيس : هل توافقون على احالة هذا القانون على اللجنة المالية ؟  
فوافق المجلس على احالته على اللجنة المالية بالاتفاق  
فخامة الرئيس : صاحب السمو الملكي المنظم وافق على تنفيذ هذا القانون فوراً نظراً لأهميته  
الانسي بك : ونحن مستعدون ان نبحث فيه فوراً على شرط ان تستعمل اللجنة بتدقيقه واذا دونه اليها بالقرآن ما يستلزم  
فخامة الرئيس : ارجو من اخذنا اللجنة المالية ان تفضل بتدقيقه واعادته حالاً للمجلس  
فخامة الرئيس : عندنا قانون لجنة البلديات الاستشارية  
نظمي بك : شكراً على هذا عدم قبوله ولا حاجة الى تكرار ما قلناه سابقاً في الجلسة الماضية والآن اكتفي بان اقترح عدم قبوله

تجيب بك الشريدي : كما هو معلوم لدى الاعضاء المحترمين ان البلديات هي دوائر اهلية محضة لا علاقة لاموالها بالاموال العامة وان هذه الدوائر الاهلية اذا وضعت تحت سيطرة اي لجنة كانت يكون منها اتنا صلبنا حق تصرف البلديات في اموالها . وعند اشتغالي بالمحاكمات الادارية كنت ارى اضراً لا تمد ولا تقص من جراء تدخل لجنة البلديات الاستشارية بامور مشاريع البلديات وكنت ارى ان معظم واردات البلدية تصرف على الملم دون الام لان صاحب البيت ادري بالذي فيه . لذلك اذكر حضرات الاعضاء المحترمين ان لا يضعوا قيداً يمنعون البلديات فيه من حقوق الحرية في امور التصرف باموالها وصرفها للمشاريع الحيوية اللازمة . واؤيد اقتراحي السابق برفض هذا المشروع .

ثمس الدين بك : الي لا ارى من المناسب ان توضع البلديات تحت انتداب لجان مختلطة ونود ان تبقى البلديات طليقة اليد لتصرف باموالها كما تتطلب ذلك مصلحة البلاد والمشاريع الضرائرية وعلية نظن ان المسئلة لا تحتاج الى اسباب او تطويل في البحث بل ارجو من فخامة الرئيس وضع المسئلة بالرأي لكي يتضح للمجلس هل الاكثريه ترى هذا الرأي ام لا ؟ -  
عوده بك : يظهر لي ان الذي يبادر الى اذهان الاخوان المحترمين هو دفع كل ما من شأنه ان يمس استقلال دوائر البلدية من حيث هي دوائر اهلية وفي الحقيقة ان هذا الشعور شريف يوجب التقدير

الا اني في الوقت نفسه اريد ان اذكر حضرات الاخوان المحترمين بأن دوائر البلدية يقتضيها القوانين التركية كانت مربوطه بمجالس الادارة ونجت اشراف التصرفين وكانت ميزانية البلديات تصدق من قبل جمعية البلديات التي هي . وولقة من مجلسي الادارة والبلدية مما ومن هنا يتضح لنا ان الحكومة كانت تشرف على مجالس البلديات فاذا نظرنا لقاعدة المفاخرة التي نهجت عليها الحكومة من التقدم بتشكيل لجنة استشارية من رجال اختصاصيين ليس لهم ادنى سيطرة على مجالس البلديات بل وجود هذه اللجنة هو من قبيل الارشاد بالنظر لما هو معلوم من ان اكثر هيئات المجالس البلدية هم من الرجال الذين لا نشك اخلاصهم وطيب سريرتهم الا انهم في الغالب ليس لهم وقوف او الملم على ما تتطلبه البلاد من الاعمال والمشاريع الحيوية . ولذلك لا ارى ان هناك ضرراً ما في وضع قانون تقدر صيغته على الصورة التي يستحسنها مجلسكم هذا الموقر بايجاد لجنة استشارية من رجال هم ايضا من اهالي البلاد وعلمائهم ليكونوا مرجعاً لاستشارة البلديات وارشادها وتدقيق ميزانياتها ودورية حساباتها وعلى ما اعتقد ان هذا مقيد وغير مضر .

نظمت بك : القانون هو وليد الحاجة فهل من حاجة لوضع مثل هذا القانون ؟ هذا هو السؤال الذي يجب ان يسأل به اعضاء المجلس الكرام  
اما جواب الحكومة فقد ورد في الزبد الاول من الاسباب الموجبة حيث قالت « ان الفرض من هذا القانون هو التأكد من ان واردات البلديات قد صرفت تحت اشراف الحكومة ووضع احكام لتدقيق حساباتها » .

ليست هذه هي الاسباب التي تدرجها الحكومة لوضع مثل هذا القانون ؟

اذا معنا النظر في هذا السبب نجد الجواب عليه من اسط الامور اذا له ليس باستطاعة العضو المحترم ان يقول ان واردات البلدية تصرف جزافاً وليس للحكومة اقل اشراف عليها لان البلديات يقتضي المادة ( ٥٠ ) من ادارة الولايات هي تحت اشراف القائمة بام والتصرف وغيرها من كبار موظفي الادارة وموازناتها تصدق من لجنين .

اذاً ما هو الاشراف الذي تريد الحكومة ان تقيد به البلديات هذا والي اتجنب البحث في اعمال اللجان الاستشارية وما نجم عن تدخلها من الاضرار بمصلحة البلد .

لماذا اؤيد اقتراحي السابق برفض هذا المشروع

يجيب بك الشريدي : ان الاستشارة شيء والتدخل القتل شيء آخر والمفهوم ان فوده بك يمتد ان سلطة اللجنة الاستشارية عبارة عن ابداء المشورة والارشاد والتصيحة . مع انه لو امن قليلا لم انه ليس باستطاعة صرف خمسة ملات على اي مشروع كان دون تصديق اللجنة الاستشارية

ومنى ذلك ان البلديات مأمورة بالتنفيذ فقط وماور التشرير هي اللجنة

فاعطاء هذا الحق التشريعي الى اللجنة الاستشارية منها تشكيل مجلس تشريعي آخر

اما كون اللجنة البلدية مركبة من مجلسي الادارة والبلدية وهما اللذان يقرران ميزانية البلدية وان البلدية مربوطه بالحكام الاداريين وتابعة لفتحش الاداري ايضا والحكومة الحق بفتحش حساباتها وتدقيق اعمالها جزافاً بين وقوع سوء استعمال

لذلك صدق هذا المجلس تعديل قانون ادارة الولايات القاضي بحمل اعضاء المجلس الاداري اربعة والاعضاء الطبيعيين ثلاثة فاصبحت الاكثريه في المجالس الاداريه اهلية فلا خطر هناك من التدخل الفعلي من قبل الحكومة باموال البلديات الاهلية والذي لا علاقة فيه البتة بالحكومة ولما ذكر حضرة الزميل عوده بك بان قناعته السابقة معناها غلب حقوق البلديات تماماً واعطاه ما حق التنفيذ فقط

لو تأمل حضرات الاخوان المحترمين ما قلته لوجدوا اني لا اقل حرصاً مثلهم على استقلال البلديات

قلت ولا ازال اقول ان تعريجات البلدية في حاجة ماسة للإرشاد والانتشار في الزميلين الاخصائيين بما فيهم الهندس والمليين ولذلك قلت ان وضع قانون يقضي بتشكيل لجنة استشارية بالشكل الذي يقره المجلس مفيد لما بيني ان المجلس لا يقر شيئاً يضر بمصلحة البلاد

الانسي بك : بإمكان حضرة الزميل عوده بك ان يقدم اقتراحه خطياً لمقام الرئاسة الجليلية .

اما موضوعنا هذا هل ان القانون المذكور مفيد للبلاد والبلديات ام لا ؟ هذا واعتقد ان حضرة الزميل عوده بك لا يوافق على مثل هذا القانون كما ان بقية الاخوان المحترمين لا يقدرون البلديات بوسائلها لاضلال من حديد . هذا مع طمي بأن البلدية عاجزة عن شراء عشر انكسار بائرين للسيارة لرش الشوارع

واذا كانت البلدية عاجزة عن ان تقوم بعملية بسيطة كالكتشاء والرش والاشغال على الامور العمرانية فالاولى ان لا يكون في شرق الأردن بلديات

توفيق بك : ان القانون الذي نحن بصدد الان لم يكن بالشئ الحديث المستجد في بابها هذا ولذا ذكرت في الجلسة الماضية انه وضع مثل هذا القانون في سنة ١٩٢٤ وقسمه لثلاث اشكال اوضح في سنة ١٩٢٥ الا انه في سنة ١٩٢٨ خلت اربعة اشكال المسألة التي نحن نقضيها للبلديات الاستشارية قد انبثت دون ان ينسب اليه ما في من احكام القانون المذكور في ان القانون ١٩٢٧ قد

وهذا ما حدى بالحكومة ان تقدم اليوم الى مجلسكم الموقر صاحب الحق في التشريع بقانونها لتزيل خطئاً تم فيها مضي

والفرض من هذا القانون ان يكون للبلديات لجنة استشارية مفيدة بموجب قانون وظفتها الاساسية اهداء التصحيح وتقديم التواصي للحكومة بشأن الامور التشريعية المائدة للبلديات وتقديم التواصي بشأن لائحة الموازنة السنوية وتدقيق حسابات البلديات ولكن ليس لدينا قانون يسمي مدى صلاحيتها ولا شيء يخول فخامة رئيس الوزراء الذي تقدم اليه التواصي والتقرير شيئاً قانونياً لتنفيذ ما احتوته تلك التواصي .

واذا تفحصتم ولا تحطم نص القانون لوجدتم انه لم يسلب البلديات حقوقها ولم يجعلها تحت سيطرة اللجنة هذا وقد نصت جميع مواد على ان صلاحية اللجنة مقصورة على ابداء الاقتراحات وتقديمها للحكومة ولم يعط صلاحية الا لفخامة رئيس الوزراء بتصديق الموازنة وكان طلب هذه الصلاحية امرأ ضرورياً لتتمكن من تقييد البلديات بفصول ميزانيتها وموادها وصرف وارداتها ضمن تلك المخصصات المعينة في الميزانية وبعد تصديق الموازنة يحق للبلديات ان تصرف ولادتها ضمن هذه المراء دون الحصول على الموافقة الا اذا ارادت النقل من فصل الى آخر فحق المراقبة يرجع في ذلك لفخامة رئيس الوزراء وليس للجنة الا اعطاء التوصية فقط

وبما ان التجارب دلت على ان البلديات في اشد الحاجة الى اشراف فخامة رئيس الحكومة وموافقة على اعمالها وبما ان اللجنة تعين من قبله وليس لها الا ابداء المشورة لمعلست اراي عذور من قبول مشروع هذا القانون الذي لا يقيد البلديات بشئ كما يتوهم حضرات الاخوان وادعائه على اللجنة حتي اذا ما وجدت ان الحاجة تمضي بتحويله او تبديله بحيث لا يدع مجالاً للانتباس فهوور كما تقتضي المصلحة

نجيب بك الشريدي : ان قانون لجنة البلديات الاستشارية الموضوع من قبل الحكومة سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ والمعلن في ٢٢٨ اغما وقرضه ونقذه بنفسها وليس الامة دخل في هذا الوضع والتنفيذ .

واما الان لا يمثل ابدأ ان تقييد الامة نفسها بنفسها وان تضع افلاها بينها . اما قضية تصديق الموازنة من قبل فخامة رئيس الوزراء فالأشخاص لا اري فيه بأساً

وأما اسداء المشورة من قبل الرجال الاختصاصيين من زعماء الدوائر فيمكن لفخامته عند المذاكرة في موازاة البلديات ان يفد اليها اهل الخبرة من القنصلين الذين يستفاد من ارشادهم فيسدون النصائح والبلديات هي حرة بتصرفاتها هذا ولا اشك انها تقبل بكل ارشاد

أما وضع القانون يسلط حقوق البلديات ولا يعمل موازنة البلديات نافذة لتلغول الا اذا دقت من قبل اللجنة الاستشارية فهذا امر لا تعلق عليه لاني لا اشك ان فخامة رئيس الوزراء الذي يتبع مشورة هذه اللجنة بتدقيق الموازنة لا بد ان يراعي آراء اللجنة الاستشارية لانه لا يعمل ان يرفض اقتراحاتها بعد ما اطلق عليها انها لجنة ذات اختصاص

اذا رأى فخامة رئيس الوزراء من المتأكد وجود هذه اللجنة ذات الاختصاص فيمكنه ان يرسلها في اوقات معينة لتدقيق موازنة البلديات وما على هذه اللجنة الا اسداء النصائح فقط وأما مشروع كهذا فليس من العقل او المنطق ان تصادق عليه

شخص الذين بك : القضي على وجود لجنة البلديات الاستشارية اربع سنوات في البلاد وقد برهنت خلال هذه المدة ان خبرتها اكثر من انها هذا والى لا اشك في ان كل واحد منا قانع ان وجود مثل هذه اللجنة يضر المصلحة العامة ويسلب البلديات حقوقها واعتقلالها هذا وليس من الضروري ان نلجئ للبحث في هذا الموضوع اكثر من ذلك لذا ارجو وضع التقدير بالاقتراح

أما أعضاء المجلس من أكابر المقاعد

ابراهيم بك : ارى ان نضعوا في الرأي قبول المشروع او عدمه

فخامة الرئيس : انا لا اشك ان الحق لكل الحق مع حضرات الاعضاء الكرام الذين يجتمعون بكل ما لديهم من قوة لاعطاء البلديات الخطوة التالية وما انه لا يبق لي بصفتي رئيسا للمجلس ان ابدى رأي بل كل ما اردت ان اقله في هذا الصدد هو ان انور المجلس الموقر

لعدم انتمنى الظاهر انما قاله السكرتير العام وبعض الاعضاء الكرام من لزوم قبول هذا المشروع بحد ذاته ومن ثم ضرورة تمويله بالصيغة التي تلائم حالة البلاد والحفاظ على البلديات استقلالها

وحررتها التامة

شخص الذين بك : اساء ان الامة مركبة من مدير الصحة ومهندس ورجال من المالية وآخر من الادارة وانما ان طبيب المركز مر بوطا بحكم وظيفته بالركن ومهندس البلديات هو واحد موظفي البلدية وكل واحد منهم بحكم وظيفته يجب ان يبدي رأيه في جميع شئون البلدية كل حسب اختصاصه فلا تكون قد غسرت شيئا ان رفضنا لهذا القانون

هذا وقد ثبت اننا ان هذه اللجنة هي مركز نفوذ وزعامة للبعض نحن لا نكره ان تكون بلديتنا احسن من بلدية لندن الا ان وجود هذه اللجنة يعرقل مساعي زعماء البلديات وهذا امر لا نرضاه

فهيدي بك الشريدي : ان نحصي الفخامة الموجودة فيها البلدية خير بامور البلدية وشؤون العمران فيها اكثر من اللجنة والطبيب ايضا يقوم مقام مدير الصحة من حيث الشؤون الصحية ومحاسب الفخامة يقوم مقام مدير الخزانة فلا يتقصنا الا مهندس البلديات الذي يمكن ارساله لشكل بلدية على حدة من وقت الى اخر

والذي يمكن فخامة الرئيس الرئيس منذ عام ١٩٢٨ ان يستشهد بمشورة هذه اللجنة بلا قانون يمكنه من الان فصاعدا ان يستشير من يريد ان الاسمي بك : ان القضية أصبحت بهذا لهذا ارجو وضعها في الرأي لتسكن من النظر في قيمة القوانين المعدة للبحث في هذه الجلسة

فخامة الرئيس : سمعتم ما قاله السكرتير العام بشأن القانون اتوافقون على ذلك

فرفض المجلس الموافقة عليه

شخص الذين بك : ابراهيم بك دولة وعمل حكومة بك دولة

فخامة الرئيس : عندنا قانون الأراضي المزمرة تقا

الطبي بك : هذا القانون يذكرنا بعد الحكومة العشوائية وسيطرة الرعي علينا ولذلك

اقتراح الفاء هذا المشروع

نجيب بك الشريدي ، يعرف الاخوان حق المعرفة ان الشركة الوطنية التي قمنا بتناصرتها بالامس وهي شركة الشرباتي ابدت كل عشرة ارطال من التبغ الميشي بشرة قروش في أي انصاف نعود ونضع على الاراضي ضريبة اعشار وويركو وتستوفى بصورة مقطوعة حتى ولو كانت البلاد مجدية ولو لم يكن من المحصولات شيء في بعض المقاطعات تستوفى ضريبة المشي بصورة التخمين فيمكن للحكومة ان تغتنم الاراضي المزروعة تبعا كما تخمن بقية الاراضي وتأخذ عشر حاصلاتها بحسب الاسعار والفئة التي تقدر من قبل ذوي الاختصاص وبعد ان يدفع عن الاراضي في بعض الاماكن ضريبة مقطوعة وفي البعض الاخر تخمين فاما معنى وضع ضريبة علاوة على الاراضي التي تزرع تبعا مع انه يدفع عن تلك الاراضي ضريبة .

فمعنى ذلك اذا ( لا سمح الله ) وافق عليه المجلس الذي لا شك انه لا يريد ان يمتص بقية نقاط الدم الموجودة في عروق هذه الامة التي تتضور جوعا وتأكل الحشائش كما بين ذلك كركبريد في تقريره انباء مكافحة الجراد في العام المنصرم

فشرة ارطال الدخان التي تباع بشرة قروش اذا دفع عن الدم الواحد خمسون قرشا ثم اذا ضربتم الخمسون بشرة فيكون حاصل الضرب ٥٠٠ فاذا تمكنا من اخذ خمسين رطلا من التبغ الدونم الواحد فنكون قدمناه باجمعه للحكومة وان يبقى للفلاح شيئا هذا مما يتكده الفلاح من المصاريف في سبيل الوصول الى هذا المحصول وهل يقلل ان يستدر خمسون رطلا من التبغ من الدونم الواحد كلا والى الف كلا . وبعد هذه البيانات وكلكم اعلم مني بحالة الفلاح اعيدكم ان تقبلوا مثل هذا الحمل الثقيل

الانسي بك ، التي وجدت عند تدقيق هذا المشروع من القرائب اعظمها وجدت فيه ان الحكومة تريد ان تضع خمسين قرشا على كل دونم والظاهر ان الحكومة عندما وضعت لم تعد تفكر في حالة البلاد الاقتصادية بل ربما تنسب لمقول واضعها ان البلاد قد ربحت من جراء تعاطيها زراعة الدخان والحقيقة ان الدونم الواحد لم يرجع المصاريف من جهة ومن جهة اخرى ارى ان الحكومة تتطلب الى زارعي الدخان ان يقدموا بياناتا لشيوخ المشورة او المختار الواقعة ضمن اراضيهم وعلى هؤلاء ان يقدموا هذه البيانات لدير الجمارك . ومن المعلوم ان المختارين والزراعي اكثرهم اميون لا يقرأون ولا يكتبون وفضلا من ذلك لا تصله المريدة .

وجاء في هذا القانون ان الذي يقصر سواء كان مختاراً او زارعا يمرض نفسه لمقوبة (٥٠٠) جنيناً جزاءً قديماً او للجبس مدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر  
فان تصدق هذا القانون فاعلى : الحكومة الا ان تفتح ابواب سجونها لتستقبل ضيوفها وبما ان هذا القانون لا يراعي مصلحة الزراع لذلك لا ارى لزوماً لقبوله .

وفيق بك : ان مشاريع القوانين تنظم من قبل رئيس المصاحبة وتقدم للمجلس وهذا القانون نظمته دائرة المكوس وقد لفت نظري ما جاء في الفقرة الاولى من الاسباب الموجبة لوضع هذا القانون هي حماية زراعي التبغ ، فكيف تمكن من فهم المقصد الذي يتعلبه واضع هذا القانون ونكون على بينة من امره قبل رفضه او قبوله فارجو من مجلسكم العالي ارجاء النظر فيه للجلسة القادمة حتى تتمكن من اخذ ايضاحات وافيه عنه من دائرة الجمارك والمكوس ، فاذا كانت الايضاحات غير وافيه فلا تقبله .

فضامة الرئيس : ارجاء البحث في هذا القانون حتى الوقت الذي على الاسباب التي بينها السكرتير العام لا يخلو من فوائد جمعة

نجيب بك الشريدي : ان ارجاء البحث في هذا القانون حتى نأخذ تقريراً مفصلاً من مدير الجمارك والمكوس مبيناً لنا فيه القرار الذي يلحق المزارع من جراء رسم المكوس الذي يؤخذ في الوقت الحاضر لا بأس فيه .

فضامة الرئيس : هل توافقون على تأجيل البحث فيه

فوافق المجلس على التأجيل الى ان ترد الاسباب المطلوبة الى المجلس

مختص الدين بك : ان الاسباب الموجبة التي تقدم الى المجلس تحتاج الى تعديلات اخرى موجبة للتشريع نظر الحكومة الى ذلك

فضامة الرئيس : نعم لا بد من اعطاء اسباب موجبة كافية ووافية بالقرض المقصود

فضامة الرئيس : عندنا قانون الاستهلاك

نظمي بك : لي اقتراح في هذا المقصد انه ان ثلاثة بنظمي



صاحب النخامة رئيس المجلس التشريعي

سيدي

بديهي ان القانون هو صيانة لحقوق وتوزيع العدالة وتوطيداً لدعائم هذا الاساس في التشريع يجب ان يكون واضحاً عادلاً يفرق بين الحصص ولا يميز الواحد على الاخر وان يراعي مصلحة الجانبين على السواء

وبديهي ان حقوق التملك من اقدس الحقوق التي نصت على صيانتها جميع دساتير العالم . وليس يخاف ان المادة ( ٨ ) من قانوننا الاناسي - الذي اقمنا اليمين على احترامه والمحافظة عليه - نصت على ان حقوق التملك مضمونة وكل اهل لا يستملك ملك احد الا للمنفعة العامة في الاحوال التي يبينها القانون وكل شريطة ان يدفع ثمنه تعويض عادل

فاذا ما امننا النظر في هذه المادة الدستورية ندرك ما لحقوق التملك من عظم الاهمية ونشعر بالمسؤولية الخطيرة الملقاة على عواتقنا . ولهذا لامتدوحة لي عن بيان النقاط الضعيفة في قانون الاستملاك الذي لم يقرن بالتصديق العالي . والذي قضت ارادة سمو مولاي الامير المعظم النظر فيه في هذه الدورة الاستثنائية .

١ - نصت للمادة الرابعة منه قبل تعديلها - انه بالرغم مما يكون مخالفاً له من القوانين الاخرى لكل امين او وكيل او وصي او اي شخص اخر يقوم مقام شخص فاقد اهلية التصرف ان يبيع هكذا ارضاً ويؤجرها او يخول حق التصرف بها وان يعقد الاتفاقات اللازمة لتلك الغاية يعني ان الوصية او اي شخص يقوم مقام شخص فاقد اهلية التصرف له ان يتصرف بحقوق القاصر او المتوهم او المحجوز من ثقله نفسه بالرغم مما يكون مخالفاً لمبدأ من القوانين الاخرى اي دون ان يستأذن من ذي الولاية العامة الى القاضي الشرعي او من يقوم مقامه او من يمثله شرعاً .

ولما اجتمع المجلس على هذه المادة واعتبرها تحديداً على الاحكام الشرعية اكتفى بحذف الجملة الثالثة - وبالرغم مما يكون مخالفاً من القوانين الاخرى - وظلت المادة على ما هي عليه وقد ساد على مجلسنا الموقر وقتئذ السكوت المبهت عن حسن الظن ووافر الثقة .

ومع اني لا اخالقه في حسن ظنه ووافر ثقته الا انني من الوجهة القانونية ارى ان حذف الجملة لم يغير معنى المادة الاصلية ولم يقلل من مراتبها البعيدة لدى . ولم يحل دون تصرف الوصي

او الولي او الوكيل او ما هو يمثليهم ان يتصرفوا باموال فاقد اهلية التصرف بغير اذن من ذي الولاية العامة شرعاً . لان المادة المصححة بعد حذف تلك الجملة ظلت مطلقة من حيث الاجازة وظل الولي والوصي والوكيل وما مثلهم مطلقاً في تصرفه وليس من حاجة لاستحصا اذن من ذي الولاية العامة . وليس من الممكن تحقيق الغاية التي يوخاها المجلس الا وهي بقاء الحكم الشرعي على ما هو عليه الا بوضع قيد في هذه المادة حيث يضاف اليها هذه الجملة - بعد ان يستحصل على اذن من ذي الولاية العامة - او - مع مراعاة الاحكام الشرعية في هذا الشأن .

لهذا اقترح ان تضاف احدى الجملتين الى المادة الرابعة من هذا القانون .

## ٢ - المادة الخامسة

وهذه المادة ( ٥ ) بصيغتها الحاضرة لا تصون الملك بل بالعكس تجعله عرضة للاستملاك لا للمنافع العامة المأثمة للحكومة او البلدية فعسب بل لاي شخص حقيقي كان او معنوي ينشد مشروعاً او على وشك تنفيذه

ان الضعف ظاهر في هذه المادة وظاهر فيها ايضاً عدم مراعاة مصلحة الفريقين كلاهما المنشي وضاحب الارض اذ لم تحافظ في هذا القانون حقوق صاحب الارض ولا بصورة تكفل له صيانة ملكه من رجل يشتمل ان يستملكه باسم مشروع عام وما اكثر هذه المشاريع في هذه الايام وحبذا لو كان الاستملاك مقتصر على ارض بل كما ترون في المادة الثانية ان نفقة ارض تشمل الارض من اي نوع او ملك او بناء او شجر اي شيء آخر ثابت في الارض او النهر او اي حق في الارض او عليها او في الماء او عليه ولم يبق غير السماء وهذا ايضاً قد استملكته سلطات القضاء اذ لا حاجة لاي شخص فقدمشروها او عزم ولو بالنية على تنفيذه ان يكسب بمشاق البناء او اخراج الماء من بطن الارض او غرس الاشجار بل عليه ان يتكرم فيراجم صاحب الدار او البستان او النهر او غير ذلك من الاموال غير المنقولة التابعة بالارض كما نص هذا القانون ولم يقلل بان يبيعه لاي سبب من الاسباب فعليه فقط ان يقول للحكومة هيا اسري الى نزع ملكيته واعطني ما اريد

ان هذه المادة تصبها الحاضر لاتفادى مع احكام المادة الخامسة من قانوننا الاساسي والاسباب المار ذكرها اقترح ان تعدل على هذه الفقرة :



إذا عجز منشيء مشروع مع صاحب الأرض أو اصحابها أو أي شخص له منفعة في أية أرض يتنصها ذلك المشروع (ولم يكن من كافة الوجوه أن يستأض عنها بغيرها سواء أكان في موقعها أو في موقع آخر وكان استملاكها ضرورياً وجوباً) فتمتلك تلك الأرض ويقدر التعويض العادل الذي يدفع من أجلها من قبل لجنة تحكيمية.

### ٣ - المادة السابعة

وهذه المادة أيضاً لم تحافظ حقوق صاحب الأرض وقد سدت في وجهه استئناف القطعة الأساسية بمعنى أنها فسخت أمامه بأحة محكمة الاستئناف لدفع الرسوم وسدت في وجهه أبواب الاعتراض على الجبراء وحرمت من الالتجاء للجنة أكثر عدداً من الأولى قد تكون اصدق رأياً واعدل فكراً

نصت هذه المادة (٧) أن مدة استئناف قرارات محكمة البلدية فيما يتعلق بالاستملاك ١٥ يوماً من تاريخ التبليغ ولكن ماذا ؟

يستأنف صاحب الأرض وعلى م يعترض أعلى المساحة أم على المعاملات وكيفية جرياتها وماذا يفيد من هذه الاعتراضات اليس دفع الرسوم فقط أما الجبراء فلا يمكنه أن يعترض عليهم أو خيرتهم ولو اعترض فلا يجديه اعتراضه نقماً لأنه لم يطلب ردهم في المحكمة البدائية ولأن محكمة البداية قد اقتصت في خبرتهم وقضيت بناء عليها وبنتهي أنه ليس للمحكمة الاستئنافية أن تبحث في فاعية المحكمة الابتدائية ؟ وهب أن محكمة الاستئناف اجابته على طلبه وعصبت الى تأليف لجنة أخرى لتقدير التعويض فمن هي هذه اللجنة ؟ اليس هي المصوص عنها في الفقرة الثالثة من المادة الخامسة وفي المرفقة من ثلاثة موظفين وخبرين من الاهالي ام من الأكثرية من الموظفين ؟ إذا ما التفتة من مثل هذه اللجنة ؟ أن قانون الاستملاك المالي المخصص للبلديات يمنح الأهاليين حقوقاً أوسع إذ أنه منيع لصاحب الأرض حق الاعتراض وعند الاعتراض يشكل لجنة ثانية مؤلفة من أعضاء المجلس الإداري المنتخبين ومن المهندسين ومن مامور الدفن الخافض في أي من سبعة اشخاص وله أن يقدم دعواه بعد ذلك للمحكمة وعليها أن تؤلف لجنة ثالثة لتفحص عن التلافة ولا تزيد عن البشارة وكلهم من الاهاليين ؟ وكل تلك قوار الاستملاك قد جعلت الجحان على درجتين وجعل الجبراء كلهم من الاهاليين . أمن الممثل أن يجبر صاحب الأرض من مثل هذه

المفوق وتجعل أمر التقدير منوطاً بأجنة أكثرية من الموظفين

ان اعمان بسيط في المادة السابعة من قانون الاستملاك الجديد يجعل الانسان قائماً في انفسا مبتورة وغير كافية بالمقصود لهذا اقترح ان تكون هذه المادة هكذا :-

مدة استئناف قرارات محكمة البداية فيما يتعلق بالاستملاك ١٥ يوماً من تاريخ التبليغ وعند الاعتراض على أمر التقدير فعلي محكمة الاستئناف ان تميد النظر في هذا الامر بمعرفة لجنة مؤلفة من خمسة خبراء تحت شراف احد الاعضاء على ان يكون اربعة منهم من ذوي الاملاك من الاهاليين والخامس من الرجال القنبيين ، هذا ما رأيته من الضمف في المواد الثلاث السالقات الذكر

اما القانون بمجموعه فاقانون استملاك للبلديات وللنفع العامة كما ترونه وقد ستن ليقوم مقام قانونين القتها البلاد واحداثت عليها ولم تعد البلاد والحكومة في السبير عليها او تطبيق احكامها ما يستوجب استبدالها او تعديلها على انني لا اجد اي سبب يبرر الفناء واستبدالها بمثل هذا القانون الذي جاء ابتراً في بعض موادها وضامناً في بعض المواد الاخرى .

أن المادة ٨ من قانوننا الاساسي نصت على انه لا يملك ملك احد الا المنفعة العامة في الاحوال التي يبينها القانون ولقاء تعويض عادل لهذا القانون اعني قانون الاستملاك الجديد لم يبين الاحوال التي يجب معها الاستملاك ولا نص على المنافع العامة لا صراحة ولا دلالة . بل جل ما جاء فيه ان لفظة مشروع عبارة عما يقره المجلس التنفيذي ومناه باب مقترح على مصراعيه بدون قيد او شرط بيد ان القانونين الذين تريد الحكومة استبدالها اعني القانونين المنول بهما اليوم اومهما من هذا القانون واعجلا واكمللا لاصحاب الاموال واضمن هذا الرض عن ان كل واحد من هذين القانونين نص على المنافع العامة بصورة مفصلة وقد عيننا الاحوال الواجب معها الاستملاك وبهذا يكونان والمبين بالمراد ووافقنا احكام الدستور تماماً .

فاذا لم ير المجلس الورق رأبي في عدم اقرار هذا القانون فالى ارجوان قبل جميع اقتراحاتي في تعديل المواد الثلاثة السالفة الذكر على الوجه السطور .

مقدماً بالختام اجل احتراماتي سيدي .